دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (١و٢) في المخاطرة الائتمانية: دراسة حالة

The Role of Capital Adequacy Standards According to Basel Accords (1,2) In the Credit Risks : Case Study

زهراء ناجي عبيد المالكي	أ.م.د. أحمد محمد فهمي سعيد

المستخلص

تمثل المصارف التجارية المحور الرئيس في تمويل نشاط الاقتصاد الوطني وتنميته وتطويره، ويمثل رأس المال هامش الامان بالنسبة للمودعين ويعد خط الدفاع الواقي من المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي ، وتعد متطلبات لجنة بازل وقاية ورقابة شمولية لأنشطة المصرف لكل من المودعين والمقترضين والمصرف وهي تدعم الثقة في تعاملات المصرف وتعالج الانشطة عالية المخاطر ،ومن ابرز هذه المتطلبات هي كفاية راس المال التي تهم ادارة المصرف والاجهزة الرقابية والإشرافية المتمثلة بالبنك المركزي وحماية المصارف التي تعاني من ضعف في نشاطها الاقراضي وهو نشاط حيوي مهم مما يعكس ضعف في تنفيذ السياسة الاقراضية، تهدف السياسة الاقراضية ضمان سلامة القروض التي يمنحها المصرف ،وتامين الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في كافة مراحلها .وعلى الرغم من أن السياسات الاقراضية متباينة من مصرف إلى اخر إلا إنها تتفق فيما بينها من حيث الاطار العام المكون لمحتوياتها . وتوصلت الدراسة الى ان معيار كفاية رأس المال لا يمكن تطبيقه حاليا في مصرف الرافدين اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار رأسماله الحالي البالغ (٢٥) مليار دينار وهو راس مال قليل جدا واذا ما طبقنا معادلة كفاية راس المال لنتج لنا ان كفاية رأس المال= ٢/١%تقريبا وهي تقل كثيرا عن النسبة المعيارية المطبقة لدى العراق والبالغة (١٢%) وان المصرف بحاجة الى دعم موقفه الائتماني بمزيد من الشفافية والافصاح لتحسين درجة تصنيفه بين المصارف ولدى وكالات التصنيف الائتماني. آما التوصيات فقد أوصت الدراسة بتطوير سياسات واجراءات ادارة الاقراض التي تؤدي الى استقرار المصرف وتحمل المسؤولية اتجاه استراتيجيات مخاطر الاقراض ومتابعتها ومراقبتها ضمن معايير مستويات الكفاءة والفاعلية لتعظيم معدلات العوائد المعدلة حسب المخاطر المقبولة .وحث المصرف على قياس كفاية رأس المال من خلال الاوزان الترجيحية للمخاطر وقياسه من خلال معايير قياس كفاية راس المال بهدف التأكد ان المصرف ملتزم بتطبيق هذه المعايير.

Abstract

Commercial banks represent the main pivot in financing national economic activity and its development. The capital represents safety margin to depositors and represents a defense line that protects bank work from dangers. Basel committee requirements represent protection and comprehensive supervision to bank activities for depositors, debtors and the bank. It provides trust in bank dealings and tackles activities of high dangers. The most prominent of these requirements are capital adequacy that concerns bank management and supervision and auditing bodies such as the central bank and protecting banks that suffer weakness in its vital important borrowing activity that reflects weakness in implementing borrowing policy .The purpose of political borrowing guarantee security borrowing that the bank give it security supervision continual on the process of borrowing of the whole stages ,in spite of its differences from bank to another but its agree with in general framework that consisting of its contents .The data of this study show that capital adequacy standard in Rafidean Bank cannot be applied currently because of its small current capital (25) milliard dinar which is a small amount to result that capital adequacy =1/2% almost . And the need of the bank to support its credit position with increasing transparency and clarity to improve its classification in Iraq extent (12%) in credit classification agencies. The recommendation includes the evolution policy and procedures instrument of loans that goes to the constancy of the bank and to assume the responsibility towards strategic risks of loans to continuation and supervision among standards level of qualification and efficiency to enormous averages benefit advantages according to the acceptable risks .The bank has to measure capital adequacy throughout the significance to the entire risks and measure it throughout the capital adequacy standards in order to be confirmed that the bank committed to application of this standards.

المقدمة

لقد حظيت معايير كفاية رأس المال المصرفي بالاهتمام المتزايد، ولاسيما في ظل ما شهده العالم من أزمات مالية ومصرفية ابتداء من عام ١٩٨٢، وما ترتب على تلك الأزمات من آثار اقتصادية سلبية ناتجة عن أزمات مصرفية ومالية. وظل هذا الاهتمام يتزايد بصورة مطردة من قبل المؤسسات المصرفية والمالية الدولية ومن أبرزها لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية التي سعت إلى إرساء أسس وقواعد رقابية من شأنها تدعيم هيكل النظام المالي العالمي، بهدف إقرار السلامة المصرفية لكافة الأطراف المرتبطة بالصناعة المصرفية، من بنوك مركزية ومساهمين ومودعين وإدارات مصرفية. ولذلك يعتبر موضوع الملاءة من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية والبنوك على حد سواء كونها تمثل أهم عنصر من عناصر متانة وضع

البنوك، وفي هذا الإطار فقد عملت السلطات الرقابية على تقديم مقاييس مختلفة للملاءة كان أبرزها معيار كفاية رأس المال الذي أقرته لجنة بازل عام 1988 والذي طبقه ما يزيد على 100 دولة . وأن التطبيق العملي لذلك المعيار خلال السنوات الماضية أفرز العديد من نقاط الضعف فيه دفعت لجنة بازل إلى إجراء تعديلات عليه واقتراح معيار جديد لقياس الملاءة اصطلح على تسمية Basel 2. تتأثر السياسة الاقراضية برأسمال المصرف لوجود علاقة قانونية بين مقدار راس المال الممتلك من جهة و حجم القرض الممنوح للشخص الواحد من جهة اخرى حيث هناك ارتباط بين الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف و بين راس المال ويستخدم راس المال الممتلك كحاجز واقي يمنع تسرب الخسائر الى الودائع ، و كلما زاد راس المال زادت قابلية المصرف على تحمل الخسارة اضافة الى إن زيادة حجم راس المال تمكن المصرف من اطالة امد قروضه ، نظرا لأن الودائع عرضة للسحب بينما لا يسحب راس المال الممتلك طالما يبقى المصرف قائما .

١ – الاطار العام البحث:(منهجية البحث)

١–١– **مشكلة البحث** تتمحور مشكلة البحث حول تحديد المقدار الكافي من رأس المال لمواجهة أي مخاطر قد تتعرض لها المصارف. وفي حالة عدم تحقق ذلك، يتبادر التساؤل الآتي: ماهي معايير كفاية رأس المال وكيف يمكن قياسها؟ وما المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف؟ والإجابة على ما سبق لن يتأتى إلا من خلال تضافر كل الجهود للأطراف ذات الاهتمام بالعمل المصرفي. وعلى المصارف العراقية الخروج من النمط التقليدي الذي عكفت عليه، وهو استقطاب الودائع وجذبها وإعادة إقراضها لتمويل العمليات المالية قصيرة الأمد مع تمويل بعض الاستثمارات متوسطة الأمد، والانخراط في النظام العالمي الجديد بحيث تهيئ نفسها وان تكون بالجاهزية الكاملة للانفتاح على الخارج والعمل وفقاً للمعايير الدولية في المجال المصرفي. وهذا لن يتأتى إلا إذا أدركت المصارف العراقية أهمية وطبيعة العلاقة بين معايير كفاية رأس المال المصرفي وحجم المخاطر المصرفية الناتجة عن الأنشطة والفعاليات المختلفة لتلك المصارف، وما يترتب على ذلك من تحقيق عوائد تتلاءم مع تلك المخاطر ومن اهم انواع هذه المخاطر هي المخاطرة الائتمانية والتي يقصد بهااحتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه. فالدور الأساسي لرأس المال في تحقيق الأمان لأموال المودعين، يتمثل في وقاية المصارف من تحمل مخاطر يمكن أن تتسرب إلى تلك الأموال.

١-٢- تتبع **أهمية البحث المعرفية** في دراسة ماهية كفاية رأس المال و معايير قياسها في العمل المصرفي والمداخل التي من شأنها معالجة المخاطر المصرفية، لضمان السلامة المصرفية، وتتجسد اهمية البحث التطبيقية في قياس معايير كفاية رأس المال على وفق مقررات بازل(١و٢) في الحد من مخاطر منح القروض في مصرف الرافدين (الادارة العامة).فضلا عن دراسة وتحليل التقارير السنوية والميزانية العمومية للسنوات(٢٠٠٨-٢٠٠٢) الصادرة عن مصرف الرافدين في العراق. فضلا عن التأكيد على ربط كفاية رأس المال المصرفي بدرجة المخاطرة التي تتضمنها أنشطة المصارف. فالعمل المصرفي الحديث بات محاطاً بالكثير من المخاطر جراء تنوع وتطور الأعمال والأنشطة المصرفية وتطور التكنولوجيا وتوسع وتيرة العولمة والتحرر المالي، لذا تسعى المصارف إلى تطوير استراتيجيتها وتقنياتها وأساليبها في مجال إدارة المخاطر، حتى تتمكن من تحويل التحديات المالية التي تؤثر في السلامة المصرفية إلى فرص مالية مربحة لها.

١-٣-يسعى **البحث الى تحقيق الهدفين** الآتيين:

أ. تحليل مؤشرات بازل الخاصة بمتطلبات رأس المال والتي من ضمنها الموجودات المرجحة بالمخاطرة الائتمانية(داخل الميزانية) وهي ما يتناولها البحث.

ب. تحليل المؤشرات الخاصة بمعايير قياس كفاية رأس المال المصرفي .

١-٤-المصرف مجال البحث

تأسس مصرف الرافدين بموجب القانون رقم(٣٣) في ١٩٤١/٥/١٩ برأسمال مدفوع قدره (٥٠) ألف دينار وجاء تأسيسه نتيجة الحاجة لمصرف وطني يقوم بأعمال الصيرفة التجارية وكان اول مؤسسة نقدية عراقية تمارس اعمال الصيرفة التجارية بمختلف اشكالها وعمل الى جانب مصارف كبيرة كالمصرف البريطاني للشرق الاوسط والمصرف العثماني وغيره من المصارف فادى اداءا جيدا في هذا المجال ، إذ تمكن منذ البداية من إحراز ثقة المواطنين واجتذاب جزء لا يستهان به من العمليات الائتمانية وخاض منافسة مع البنوك المشار إليها لتحقيق هذا الأمر. وتمت زيادة رأسماله لعدة مرات حتى وصل إلى (٢٥) مليار دينار عراقي فى عام ٢٠٠٨. و لدى المصرف (١٧٠) فرعا داخل العراق منها (٦٢) فرعا في العاصمة بغداد و (١٠١) فرع في محافظات العراق الأخرى إضافة إلى (٧) فروع خارج العراق (**النشرة**

الاحصائية السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١١) اما الحدود البحث المكانية والزمانية فتمثلت بالادارة العامة لمصرف الرافدين وللمدة من ٢٠٠٢-٢٠٠٨ .

٢- الاطار النظري للبحث

٢-١-ماهية كفاية رأس المال ومعايير قياسها

١-تعريف كفاية رأس المال

يقصد بكفاية رأس المال : مقدار رأس المال الذي يكون كافياً لامتصاص الخسائر التي تحدث عن التسليف والاستثمار والأعمال الفرعية الأخرى التي تقوم بها المصارف – أي باختصار : امتصاص مخاطر توظيف الأموال – فضلا عن السماح للمصرف بالاستمرار في عمله وعلى ذلك فرأس المال يجب أن يكون كافيا لكي يوفر الأمان والطمأنينة للمودعين من ناحية ، وللسلطات الرقابية من ناحية أخرى، ولكي يقدم القروض ، ويستثمر الأموال ويوفر الخدمات المالية . (المخلافي ، ٢٠٠٤ ، ٣) إن خصوصية العمل المصرفي وسماته المرتبطة بأطراف متعددة ومتعارضة في الوقت نفسه، تبرز أهمية كفاية رأس المال المصرفي لتلك الأطراف، فإدارة المصرف يهمها كفاية رأس المال بهدف جذب المودعين والمقترضين والمستثمرين، في حين يهتم المودعون بقوة المصرف وملاءته لحماية ودائعهم من خلال نظرتهم إلى رأس المال والاحتياطيات مقارنة بحجم الودائع، أما المصرف المركزي فيهتم بكفاية رأس المال حتى لا يصل المصرف إلى حالة عدم الملاءة وذلك بهدف المحافظة على أموال المودعين والمساهمين، وعليه فإن الاهتمام بكفاية رأس المال المصرفي أصبح من أبرز القضايا المعاصرة، إذ بدأ مفهوم كفاية رأس المال ومعاييره يحظى بأهمية متزايدة في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، وذلك لأن العمل المصرفي يتعرض (فيما يتعلق بطبيعة مصادر أمواله واستخداماتها) إلى العديد من المخاطر التي قد تنشأ عن عوامل داخلية ترتبط بنشاط المصرف وإدارته، أو عن عوامل خارجية تنتج عن تغيير الظروف التي يعمل المصرف في ظله.

٢-معيار كفاية رأس المال في أطار بازل ١و٢

أن لجنة بازل تتضمن مجموعات عمل ولجان فرعية تتولى دراسة القضايا المتعلقة بكفاية رأس المال المصرفي، وإدارة المخاطر التي تواجه المصارف، وإجراءات الرقابة الداخلية، وغيرها من القضايا التي تهم القطاع المالي والمصرفي. و بعد أن ناقشت لجنة بازل المقترحات الجديدة في

حزيران عام ١٩٩٩ تم اصدار ورقة ضمت الاطار النظري للمقترحات الجديدة في كانون الثاني عام ٢٠٠١ وأكملت اللجنة في ٢٠٠٢/٧/١٠ مراحل النقاش للمقترحات الخاصة بالمعيار الجديد لكفاية رأس المال . ركزت اللجنة في اجتماعاتها على عدة قضايا مهمة منها ما يأتي :-

أ- استخدام نظام جديد للتصنيف الداخلي يطلق عليه منحنى الاوزان المرجحة للمخاطر كي يعكس بدقة درجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف في مجال إعمالها . والاخذ بنظر الاعتبار المدد المتبقية من أجال الديون عند حساب كفاية رأس المال لاسيما من المصارف التي تتبع اساليب متقدمة في التصنيف الداخلي . (Jackson, 2001,57)

ب- راعى الاطار الجديد المرونة بخصوص تحديد حد ادنى لرأس المال بحيث يسمح لكل مصرف بتحديده ليتناسب أجمالي مخاطرته مع أجمالي موجوداته وليتوافق مع أساليب التقويم المختلفة .

ت- مراجعة النظام المعياري لتطبيق المخاطر من جانب وكالات التقويم الدولي الذي تستخدمه المصارف على نطاق واسع في العالم .

ث- وجود المرونة الكافية في الاطار المقترح عند تقدير المصارف لمخاطرها بحيث يسمح لها باستخدام اساليب التصنيف الداخلي اذا ما توافرت لها النظم الداخلية القوية وتقليص الفجوة بين حجم رأس المال المطلوب طبقاً للإطار الجديد المقترح في إطار التصنيف الداخلي وحجم رأس المال الأساسي . (Nickson,2002,36)

ج- تحقيق سلامة النظام المصرفي من خلال انضباط السوق وخلق بيئة يتوافر فيها الإفصاح والشفافية والقدرة على توفير البيانات وحسن إدارة العمليات المصرفية .

ح- استخدام المعيار الداخلي لكونه أكثر ملاءمة للمصارف اذا انه يضم السلطات الرقابية الداخلية مع عدم تهميش دور المؤسسات الدولية في التقويم الخارجي اذ تكون هذه المؤسسات بمثابة الادارة الرقابية الخارجية على المصرف .

خ- أهمية مخاطر العمليات عند حساب معيار كفاية رأس المال بوصفها العنصر الاساس الذي يتم على اساسه الحساب مع ضرورة توافر مرونة في انظمة القياس التي يتبعها المصرف والادارة . (فريلاند : ٢٠٠٢: ٢)

وقد حددت مقررات لجنة بازل (١)نسبة (٨%) كحد ادنى لرأس المال الممتلك الى مجموع صافي الموجودات الخطرة المرجحة داخل الميزانية وخارجها وعبرت عنها بالمعادلة الاتية :

معيار كفاية راس المال=

إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)
ـــ*١٠٠ =٨%
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة الائتمانيةداخل وخارج الميزانية
+ مخاطر السوق+مخاطر التشغيل

(عبد العزيز،٦٢،٢٠٠٨)

اما المعادلة المعدلة لاغراض البحث فهي:

مجموع رأس المال (الأساسي + المساند)
معيار كفاية رأس الما ل=ـــ × ١٠٠ =٨%
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة الائتمانية داخل الميزانية

٢-١- لجنة بازل (١و٢) : من منظور تاريخي واهدافها

تشكلت لجنة بازل في نهاية عام ١٩٨٨ في مدينة(بازل) وتقع شمال سويسرا على نهر الراين ويعد مرفأ ومركزا صناعيا" من مجموعة الدول الصناعية العشر وهي الولايات المتحدة الامريكية ،كندا،المملكة المتحدة،فرنسا،ايطاليا،هولندا،السويد،سويسرا،اليابان،بالاضافة الى لكسمبرج،واطلق على اللجنة مسميات ثلاثة هي لجنة بال نسبة الى مكان انعقادها بمدينة بال بالفرنسية او لجنة بازل نسبة الى مدينة بازل بالانكليزية ،او لجنة كوك نسبة الى رئيسها (مدير بنك انكلترا المركزي)وذلك تحت اشراف بنك التسويات الدولية(Bank of International Settlement) والذي هو عبارة عن منظمة دولية تنظم وترعى التعاون النقدي والمالي وتقدم خدماتها للبنوك المركزية لدول العالم ويقدم هذا البنك خدماته من خلال الندوات والمؤتمرات والبحوث الاقتصادية والنقدية وقد كان الباعث لتأسيس اللجنة هو تفاقم ازمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض هذه المصارف وانتشار فروع المصارف خارج الدولة الام، فضلا عن المنافسة القوية التي خلفتها المصارف اليابانية ازاء المصارف الغربية نتيجة لتدني رؤوس اموالها وكان ذلك في عام ١٩٨٨ م. وفي ظل هذه

المخاطر بدأ البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر وايجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف. (خليل١٩٩٣: ٥٩)

شهدت كثير من دول العالم ازمات مصرفية لكن المؤسسات الاقتصادية والمالية والدولية (صندوق النقد الدولي،البنك الدولي،بنك التسويات) والدول العشر الكبرى لم تقف مكتوفة الايدي حيال تلك الازمات وانما تسارعت لتبني تسارع خطى العولمة الاقتصادية والمالية وتشجيعها لذلك ركزت المؤسسات المالية الدولية والدول العشر مجهوداتها في اربع محاور هي:-

١-تقوية القطاع المالي والمصرفي ودعمه من خلال اصدار لجنة بازل للرقابة المصرفية للاسس المحورية للرقابة المصرفية الفعالة من خلال استخدام مؤشرات CAMELS المتعلقة بكفاية رأس المال وجودة الموجودات وجودة الادارة والايرادات والسيولة والحساسية للمخاطر.

٢-الشفافية والافصاح والتي تلعب دور كبير في انضباط السوق. (الشاهد/٢٠٠٠: ٢٥٩)

٣-الاهتمام بقضايا تحرير رأس المال من خلال فتح الاسواق المالية للدول ولاسيما الدول النامية واشراك القطاع الخاص في منع حدوث الازمات المالية.(النشرةالاقتصادية/٢٠٠١: ١١).

٢-٢-اهداف اتفاقية بازل ١و٢

اهداف اتفاقية بازل/١و٢	
أهداف اتفاقية بازل/١	**اهداف اتفاقية بازل/٢**
• المساعدة في تقوية النظام المصرفي الدولي ، وخاصة بعد تفاقم ازمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث ،فقد توسعت المصارف كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث، مما اضعف مراكزها المالية الى حد كبير. • ازالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي • تحسين الاساليب الفنية على اعمال المصارف وتسهيل تبادل المعلومات حول تلك الاساليب بين السلطات النقدية. • العمل على ايجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية والتي تنبع من التحرر المالي وتحرير الاسواق النقدية من المصارف ،بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للمصارف عبر انحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية.(حماد/٢٠٠٣: ١٣٦).	• تعزيز السلامة والامان في النظام المالي وخاصة بعد تفاقم ازمة المديونية فاتخذت اللجنةاجراءات عديدة مثل اسقاط الديون او تسنيدها بخصومات عالية.و تكوين اطار شامل لتقدير درجة المخاطرة لمراكز المصارف ونشاطها. • ازالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.و إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي • العمل على ايجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية . والتركيز على المصارف الناشطة دوليا. • التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للمصارف عبر انحاء العالم في ظل التكنلوجيا. • تحسين الاساليب الفنية للرقابة على اعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الاساليب بين السلطات النقدية المختلفة (بو عبدلي/٢٠٠٤: ١٢) (حماد/٢٠٠٣: ١٢٧-١٣٠).

٢-٣-الدعائم الاساسية لمقررات اتفاقية بازل/٢

اقترحت لجنة بازل/٢ ثلاثة دعائم اساسية لتحقيق اهداف اللجنة وهذه الدعائم كالاتي

١-**الحد الادنى لمتطلبات رأس المال لقد قررت لجنة بازل/٢** مقررات لجنة بازل/٢ اتجهت نحو قياس المخاطر التي تتضمنها الموجودات المرجحة بالمخاطرة،لذلك فأن المقام في نسبة الحد الادنى لمجموع رأس المال ويتكون من ثلاثة اجزاء،المخاطر الائتمانية،المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق. والعنصر الثاني،فهو التعريف الموحد لرأس المال الرقابي اما طريقة قياس الحد الادنى لرأس المال من خلال مجموع كل الموجودات المرجحه بالمخاطر الائتمانية يضاف اليها(١٢,٥%)مجموع مخصصات رأس المال لمواجهة كل من مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. (المخلافي/٢٠٠٤: ٨٥).

٢-**عملية المراجعة الاشرافية** تسعى هذه الدعامة الى تقييم مباشر لاعمال المصرف الداخلية ،والتي يمكن من خلالها تقرير مدى كفاية رأس مالها ،وذلك من خلال التقويم الشامل لمخاطرها،وتجري هذه العملية عن طريق ايجاد حوار اكثر فاعلية بين المصارف والمشرفين عليها،والتحديد السريع والفعال لاوجه المخاطر ومن ثم ايجاد الاجراءات السريعة والحاسمة لتقليل هذه المخاطر واعادة رأس المال الى وضعه السليم وتقوم هذه العملية على مجموعة من القواعد الاساسية كالشفافية الاشرافية والمساءلة . (Basel committee on Banking,may,2001:1-13)

٣-**انضباط السوق** تؤكد اللجنة ان اهمية انضباط السوق لتدعيم رقابة رأس المال ويجري ذلك من خلال الافصاح عن المعلومات والبيانات الاحصائية التي تخص المصارف المختلفة ونشرها وتداولها. (Basel committee on Banking Supervision: junuary, 2001:1-8).

ان هذه الدعائم الاساسية مقررة في لجنة بازل/٢ وكما في الشكل (١).

شكل(١) الدعائم الاساسية لمقررات لجنة بازل/2

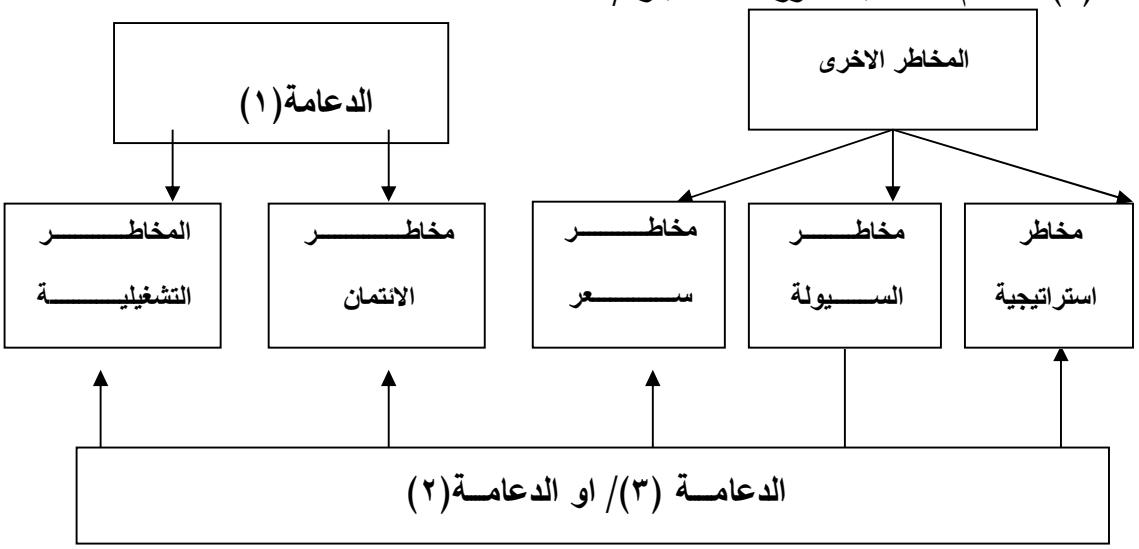

Source: New Basel Capital Accord Basel 2, Abu Dhabi –2004:9

٢-٤-الأوزان الترجيحية لدرجة مخاطر الموجودات(المخلافي، ٢٠٠٤، ٧٢-٧٤)

يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الموجود من جهة، و باختلاف الملتزم بالموجود أي المدين من جهة أخرى، لذا تم تصنيف الموجودات بناء على مخاطر الالتزام بالتسديد ومخاطر التحويل من الدول، وقد تم إعطاء هذه المخاطر أوزانا ترجيحية مختلفة هي (صفر%، ١٠%، ٢٠ %، ٥٠%، ١٠٠%) إذ تعطي طريقة أوزان المخاطرة أسساً عادلة بين المصارف على اختلاف الأنظمة المصرفية التابعة لها، علاوة على أنها تشجع المصارف على امتلاك موجودات وحسابات نظامية قليلة المخاطرة .البنود داخل الميزانية تمثل محور البحث

البنود داخل الميزانية On – Balance Sheet

١-موجودات درجة مخاطرتها صفر%

- النقد في الصندوق والذهب.
- المطلوبات من الحكومات المركزية والمصارف المركزية بالعملة المحلية وتسدد بالعملة المحلية.والمطلوبات من الحكومات المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو مصارفها الدولية .
- المطلوبات المعززة بتأمينات نقدية أو بالأوراق المالية للحكومات المركزية في دول OECD أو مضمونة من قبل حكومات هذه الدول، ويمكن اعتبار المطلوبات من جهات أخرى

وبكفالة الحكومة المركزية وكذلك المطلوبات المضمونة بأوراق مالية حكومية من ضمن المطلوبات المذكورة.

٢- موجودات درجة مخاطرتها ٢٠ %

- المطلوبات من بنوك التنمية الدولية أو المطلوبات المكفولة أو المضمونة بسندات صادرة عن هذه البنوك (تشمل بنوك التنمية الدولية، والبنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك الاستثمار الأوربي، والاتحاد الدولي لبنوك التنمية، والبنك الأمريكي للاستثمار).
- المطلوبات من بنوك مؤسسة في دول OECD أو الديون المكفولة منها.
- المطلوبات من بنوك مؤسسة في بلدان خارج دول OECD والتي لها استحقاقات لا تزيد على سنة، أو قروض لا تزيد استحقاقاتها على سنة ومكفولة من دول خارج OECD.
- المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المحلية في OECD.
- بنود نقدية في مراحل التحصيل.
- مطالبات أو قروض ممنوحة لإنشاء مجمعات سكنية.

٣- موجودات درجة مخاطرتها ٥٠ %

وتشمل القروض المضمونة بالكامل برهن عقار سكني مشغول، أو سوف يشغل من المقترض، أو يؤجر. ولابد أن تتأكد السلطات الرقابية المحلية من أن العقارات هي بالفعل سكنية.

٤- موجودات درجة مخاطرتها ١٠٠ %

- مطلوبات من القطاع الخاص والمطلوبات من البنوك المسجلة خارج OECD باستحقاقات متبقية تزيد على السنة الواحدة.والمطلوبات من الحكومات المركزية خارج OECD (ما لم تكن مقومة بالعملة المحلية وتسدد بها)
- المباني والمعدات والأدوات والموجودات الثابتة الأخرى.
- العقارات والاستثمارات الأخرى: ويقصد بالعقارات: تلك التي تؤول ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة على عملائه. أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأخرى في الأسهم فقد تم طرح المخصص المعد لمواجهة الانخفاض في قيمة الأسهم وذلك من أصل الاستثمارات.
- الأدوات المالية الصادرة عن بنوك أخرى (ما لم يتم تنزيلها من رأس المال).
- الموجودات الأخرى.

٢-٥-إدارة مخاطر القروض

تُعد القروض أحد الموارد الذي يعتمد عليه المصرف في الحصول على ايراداته، وهي تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، لذلك يتطلب من المصرف اتباع اجراءات وسياسات سليمة لاعادة تلك الاموال المقرضة وبأقل تكلفة ان الادارة الناجحة تبحث عن السبل والوسائل التي من شأنها الحفاظ على اموال المصرف وذلك من خلال اتقان عملية المنح والتحصيل.

أنواع القروض الممنوحة

تقوم المصارف بمنح أنواع مختلفة من القروض متمثلة بالآتي: قروض من حيث المدة وقروض من حيث نوع الضمان وقروض من حيث القطاعات الاقتصادية. وهي تعدّ من أكثر أنواع القروض انتشاراً.

القروض من حيث المدة :

أ- القروض قصيرة الأجل ب- القروض طويلة الأجل

القروض من حيث نوع الضمان :

يعد الضمان الوسيلة التي تعطي المصرف تأمينا ضد مخاطر عدم السداد ، اذ انه يساعد المصرف على استلام حقوقه في القرض عندما يعجز الزبون عن سداده ، و تقسم القروض في هذا النوع الى قسمين رئيسين . أ-القروض من غير ضمانات ب-القروض المضمونة

الشكل (٢) أنواع القروض ومصادر سدادها

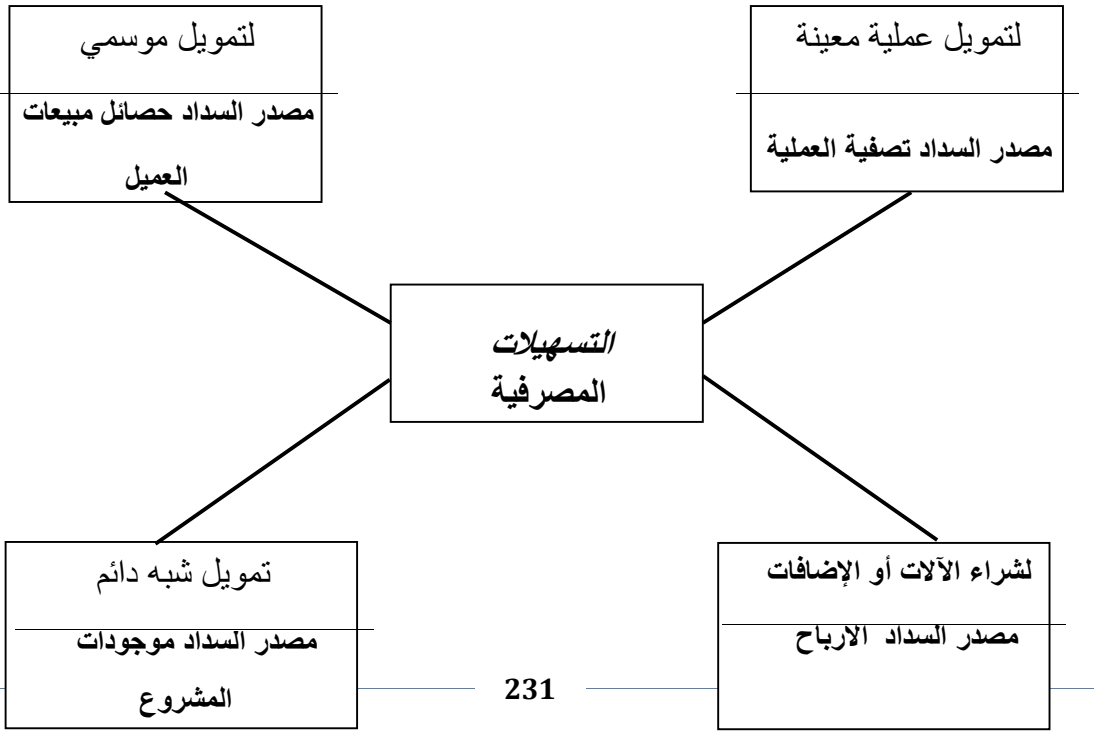

المصدر ، سمير الشاهد ، (٢٠٠٢،٣٨١)استراتيجيات تشخيص ومعالجة القروض المتعثرة ضمن كتاب إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي .

القروض من حيث القطاعات الاقتصادية

يمكن تقسيم القروض من حيث القطاعات الاقتصادية المقترضة الى عدة انواع .

أ-القروض العقارية ب-القروض الصناعية ج- القروض الزراعية

٢-٦-السياسة الاقراضية

وهي تلك السياسة التي ترسمها الادارة العليا للمصرف والمتمثلة في مجلس ادارة المصرف ، والتي يتقرر فيها مجالات استخدام الاموال ، ضمن القواعد والأسس الموضوعة ، ويجب ان تكون هذه السياسة مكتوبة ، لان تدوين السياسة يؤدي الى سهولة ايصال المعلومات ودقتها الى المسؤولين عن حجم القروض ونوعيتها والشروط الواجب مراعاتها عند منح القروض ، لأن كتابة السياسة يؤدي الى زيادة توثيق المعلومات والبيانات المتعلقة بالإقراض مقارنة بالسياسات الاقراضية الشفوية ، و تسعى سياسة الاقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها.

١- سلامة القروض التي يمنحها المصرف .

٢- تنمية انشطة المصرف و تحقيق عائد مرضي .

٣- تامين الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في كافة مراحلها .

أن السياسات الاقراضية على الرغم من تباينها من مصرف إلى اخر إلا إنها تتفق فيما بينها من حيث الاطار العام المكون لمحتوياتها .

٢-٧-أنواع المخاطر حسب مقررات بازل:

إن اللجنة ركزت على المخاطر الائتمانية متمثلة بنكول الطرف المقابل (المدين) بإرجاع الدين، وهناك مخاطر أخرى تطرقت لها اللجنة، كمخاطر السيولة، ومخاطر الاستثمار، ومخاطر السعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف ووضعت اوزان المخاطر الخاصة بها. (بدران : 14: 2006) ، وقد درست اللجنة اوزان اضافية لتعكس مخاطر الاستثمار ، وأن اللجنة ترى ان بأمكان السلطات الرقابية ان تخصص :- وزن صفر % أو اوزان متدنية للمطلوبات الحكومية المحلية ، ووزن 10% للمطلوبات التي مدتها تقل عن سنة ، و20% لما يستحق بعد سنة (علي :2005 : 63).

ويعد موضوع السيولة من المواضيع الاساسية التي يجب على ادارة المصرف ان تركز عليها لان عدم وجود سيولة كافية يؤدي الى انعدام ملاءة المصرف المالية وفقدانه الى العديد من الزبائن وتحولهم الى المنافسين وتتمثل مخاطر السيولة ولذلك سيتم التأكيد على المخاطر الائتمانية وسوف نتاولها بشكل مفصل وكالاتي :-

١-**المخاطر الائتمانية:** تعرف المخاطر الائتمانية بانها المخاطرة الناجمة عن عدم تسديد كل او جزء من الفوائد المستحقة او اصل الدين اوكليهما معا سواء للاستثمارات في الاوراق المالية ام القروض في الموعد المحدد وفقا للاتفاقات والعقود المبرمة. تعتبر هذه المخاطر اكثر انواع المخاطر مخاطرة تواجهها المصارف والتي تتاثر بها ايرادات المصرف ورأس ماله والناتجة عن عدم قيام الزبون بالوفاء بالتزاماته بالوقت المناسب وتمثل هذه المخاطر حوالي ٦٠%من مجموع المخاطر (حشاد/٢٠٠٤ :٣٥)ان وجود ادارة اقراض قوية هي حاسمة بالنسبة الى استقرار المصرف ويتحمل مجلس ادارة المصرف المسؤولية على استراتيجيات مخاطر الاقراض وعلى مراجعتها وكذلك على سياسات الاقراض في المصرف ولابد من تطوير السياسات والاجراءات لتحقيق ادارة الاقراض فاعلة لادارة. إن التعريف الأكثر بساطة لمخاطر الائتمان هو احتمالية عدم قدرة المقترض أو الطرف الأخر لدى البنك على سداد التزاماته وبحسب البنود المتفق عليها . وهنا يأتي دور إدارة مخاطر الائتمان في إبقاء التعرض للمخاطر الائتمانية ضمن معايير ومستويات آمنة لتعظيم معدلات العوائد المعدلة حسب المخاطر المقبولة .تعتبر القروض من اكبر مصادر مخاطر الائتمان والأكثر وضوحا التي تتعرض لها معظم البنوك ، ومع ذلك فهناك مصادر أخرى لمخاطر الائتمان الناجمة من جميع الأنشطة والموجودة في سجل محفظة الأوراق المالية بغرض الاستثمار وسجل محفظة الأوراق المالية بغرض التداول أو الاتجار وداخل وخارج الميزانية

تتعرض البنوك لمخاطر ائتمان (أو مخاطر الطرف الأخر) بصورة متزايدة ناجمة من العديد من الأدوات المالية الأخرى غير القروض مثل كمبيالات القبول والانتر بنك (التمويل بين البنوك) وتمويل التجارة وصفقات تبادل العملات والمستقبليات والمقايضات والسندات والأسهم وخيارات البيع والشراء وتمديد الالتزامات والضمانات وتسوية المعاملات . (حشاد ، ٢٠٠٥ ، ٢٩٥)

العوامل التي تسهم في تحقيق المخاطر الائتمانية :

١-١-عوامل داخلية :

أ- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالمصرف سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي .

ب- عدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة .

ت- ضعف سياسة التسعير .

ث- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها .

١-٢-عوامل خارجية :

أ- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية ، كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال .

ب- تغيرات في حركة السوق يترتب عليها أثار سلبية على المقترضين (عبدالله،٤٣،٢٠٠٦)

و يمكن للمصرف أن يقلل آثار المخاطرة الائتمانية من خلال انتهاج سياسة اقراضية متحفظة غير ان ذلك يؤدي بالمقابل الى عدم تقديم بعض القروض المربحة ومن الصعب تقدير المخاطرة الائتمانية من دون الفحص الدقيق لمكونات محفظة القروض (الشماع :77:2004) .وستكون المخاطرة الائتمانية اعلى اذا مازادت قيمة القروض متوسطة النوعية ولكن العوائد ستكون اعلى ايضاً. وبذلك تتجه العوائد الى ان تكون اقل إذ ما أختار المصرف تخفيض مخاطرته الائتمانية من خلال الاحتفاظ بنسبة اصغر من موجوداته في صنف القروض متوسطة النوعية (Hempel:1994:68). ويمكن للمصرف أيضا أن يحمي نفسه من الخسائر الخاصة بالقروض عن طريق جمع وتحليل المعلومات الائتمانية للمقترض وعن طريق التنويع الجيد فتنويع القروض بحسب شرائحها قطاعياً وجغرافياً يحمي المصرف من تكدس المخاطرة (Risk Congestion) (الشماع :77:2004).

٢-**مخاطر السوق:** ويقصد بها المخاطرة التي تتعرض لها الارباح او رأس المال نتيجة للتغيرات في القيمة السوقية الكلية للاوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف فهناك تطورات وظروف تسود الاقتصاد الوطني مثل الكساد الاقتصادي والازمات السياسية او الكوارث العالمية التي تؤثر بشكل كبير في قيم الاسهم والسندات ضمن محفظة الاستثمار وتبرز مخاطر السوق بشكل اكبر في حالة ارتفاع اسعار الفائدة ولاسيما اذا كانت الزيادة غير متوقعة فان القيمة

السوقية للسندات ثابتة الدخل (كالسندات والقروض ثابتة المعدل)ستنخفض والمصرف الذي يواجه الحاجة لبيع هذه الموجودات في سوق السعر المرتفع سيواجه انخفاض سعر الفائدة بالمقابل سيرفع قيمة السندات ثابتة الدخل والقروض ذات السعر الثابت مما يؤدي الى تحقيق مكاسب رأسمالية (Rose,1999:494) .

٣-**مخاطر رأس المال:** تشير مخاطر رأس مال المصرف الى مقدار الانخفاض في قيمة موجودات المصرف قبل ان يلحق الخطر بالدائنين والمودعين وهذا يعني ان المصرف الذي تبلغ فيه نسبة رأس المال الى الموجودات ١٠% يمكنه تحمل انخفاض في قيمة موجوداته مقارنة بمصرف اخر تبلغ فيه هذه النسبة ٥%.ويمكن قياس مخاطرة رأس المال بمعرفة نسبة تغطية رأس المال للموجودات.وترتبط مخاطر رأس المال بعلاقة طردية مع معامل الرفع المالي ومع العائد على حقوق الملكية(hempel&simonson,1999:68)حيث تؤدي الزيادة في الرفع المالي الى زيادة مخاطر المصرف،اما انخفاض مستوى الرفع المالي يؤدي الى انخفاض العائد على حقوق الملكية(الحسيني والدوري،٢٠٠٠: ١٧١).

٤-**مخاطر سعر الفائدة** : ترتبط مخاطر اسعار الفائدة للمصرف بتغير عوائد موجودات المصرف ومطلوباته وقيمها بسبب تقلب اسعار الفائدة .والمقياس الاول لهذه المخاطرة هو نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة الى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذه النسبة ستعكس المخاطر التي يرغب المصرف في تحملها اذا ماتمكن من التنبؤ باتجاهات اسعار الفائدة المستقبلية ولاسيما في اوقات التقلب الكبير لاسعار الفائدة فاذا مالمتلك المصرف نسبة اعلى من واحد فان عائد المصرف سوف يكون اقل اذا ما انخفضت اسعار الفائدة وسيكون اعلى اذا مالرتفعت اسعار الفائدة وبسبب صعوبة التنبؤ باسعار الفائدة فان بعض المصارف تعرف اسلوب تخفيض مخاطر الفائدة بالحفاظ على نسبة الحساسية لاسعار الفائدة بقيمة قريبة من الواحد الصحيح هذه النسبة يصعب تحقيقها لبعض المصارف ولكن يمكن تحقيقها في حالة ان تتحمل تكاليف اضافية ناتجة عن تخفيض العائد على الموجودات بسبب الاعتماد على الاوراق المالية القصيرة الاجل.(kohn,1991:140)

٥-**مخاطر الصرف او مخاطر العملة:** وهي مخاطر تقلب بيع وشراء (تبادل) العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية حيث تتقلب العملات الاجنبية الرئيسة يوميا حسب مناخ السوق الذي يتم فيه التبادل ومن ثم فان المصارف التي تتداول بهذه العملات لصالحها او لصالح عملائها

تتعرض لمخاطرة التقلبات المعاكسة في اسعار الصرف على جانبي السوق شراء العملات الاجنبية وبيعها(Rose,1999:473).

٦-مخاطر التشغيل: وظهرت هذه المخاطر نتيجة التطورات المتلاحقة على الساحة العالمية المصرفية حيث ظهرت الانشطة الالكترونية وبدأت الاجهزة المصرفية الحديثة بتوفير خدمات مالية عبر الانترنيت في السوق المصرفي لغرض تخفيض الكلف للخدمة المصرفيةالتي كانت تكلف الادارة بالمصارف. المخاطر التشغيلية يمكن تعريفها وحسب ماجاء في مقررات لجنة بازل بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية اواخفاق العمليات الداخلية او الاشخاص او الانظمة التي تنجم عن احداث خارجية ان هذه المخاطر تظهر نتيجة عدم الدقة في تنفيذ العمليات المختلفة اي ارتكاب الاخطاء او فشل انظمة التشغيل في الاستجابة لتعليمات او قوانين معينة او نتيجة الخداع او الاحتيال. (لفتة،١٩٩٦: ٧٧)

٣- الاطار التحليلي للبحث (تحليل معايير رأس المال المصرفي)

٣-١-الاوزان الترجيحية للموجودات الخطرة (داخل الميزانية)

وهو ماسيتناوله البحث لقد قامت لجنة بازل (١٩٨٨) بأعداد طريقة لقياس كفاية رأس المال وتبعاً لنظام اوزان المخاطرة يتم تطبيقه على الفقرات كلها داخل الميزانية وخارجها وحددت الاوزان الاساسية للمخاطر بحسب أنواع الموجودات.(السعودية :١٩٩٩ : ١٤٦) وبذلك عمل بنك التسويات الدولية (BIS) على ادخال نسب مخاطرة نظرية لكل فقرة من الموجودات على أن لاتقل نسبة راس المال إلى الموجودات الخطرة المرجحة عن (٨%) . ولقد تنوعت اوزان الموجودات تبعاً لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها بين فئات تراوحت بين صفر كأقل حد ممكن في حالة عدم وجود المخاطرة ، وبين ١٠٠% كأعلى وزن للمخاطرة يمكن أن تتعرض له الموجودات ولما كانت هذه الموجودات بمثابة التوظيف لأموال المصرف فأنها مما لاشك فيه عرضة لكثير من المخاطر التي منها :

أ- مخاطرة الائتمان . ب - مخاطر التمويل . جـ مخاطرة اسعار الفائدة . د- مخاطر القروض . الجميل : ٢٠٠٢ : ٤٠٣)

جدول(١) الموجودات الخطرة داخل الميزانية لمصرف الرافدين /الادارة العامة للسنوات(٢٠٠٨-٢٠٠٢)(بألاف الدنانير)

الموجودات الخطرة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
القروض و التسليفات	١٨٩٠٨٣٧٠٥	١٢٦٧٨١٩٨٤	٢٣٤٧٨٨٦٣٣	٢٤٧٠٤٦٨٤١	٥٨٣١٢٦٣٢٧	٧٤٢٦٨٥٣٠٨	١٥٠٤٦٣٤٥٥٠
اوراق تجارية المخصومة	١١٩٩١٨٧١٩	١٠٩٥٢٤٦٧٦	١٥١٤٣١٨٢٦	٢٣٢٤٣١٥٢٨	٥٨٣١٢٦٣٢٧	١١٧٢٨٧٢٦٣٤	١٥٨٧٤٢٤٦٩١
الاستثمارات	٩٤٦٨٢٣٢٤٦	٨٨٥٧٥٣٣٢٩	١٥٤٨٠١٢٣٦٧	١٧٣٩٧٤٣٠٢٧	٣٠٦٦٥٤٦٠٣٤	٢١٠٠٢٣١٧٢٧	١٤٦٠٤٤٤٤٠
القروض طويلة الاجل	١٧٣٧٤٣٤	١٦٢٢٩١٦	٩٠٤٤٢٢٠٠٢٦	٨٦٥٩٤٥٠٤٦٢	٧٧١٥٠٥٩٧١٥	٧٤٤٩١٣٧٤٨١	٧٧٢٤٦١١٠٢٣
الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان	٥٨٨١٥٠٨	٤٢٨٤٧٥٨	١١٧١٦١٧٩٢١٥	٤٥٣٣٠٥٥٤٠٥٤	١١٤٣١٧٩١٣٢٦	١٧٤٨١٠٨٤٨٦٦	١٥٩٩٥٩١٣٠٥٨
المجموع	١٢٦٣٤٤٤٦١٢	١١٢٧٩٦٧٦٦٣	٢٢٦٩٤٦٣٢٠٦٧	٥٦٢٠٩٢٢٥٩١٢	٣٤٨١١٤٤١٠٥٥	٢٨٩٤٦٠١٢٠١٦	٢٨٢٧٤٦٢٧٧٦٢

جدول (٢) نسب تطور الموجودات الخطرة داخل الميزانية مصرف الرافدين/الادارة العامة خلال مدة البحث ٢٠٠٢-٢٠٠٨

الموجودات الخطرة	%٢٠٠٣	%٢٠٠٤	%٢٠٠٥	%٢٠٠٦	%٢٠٠٧	%٢٠٠٨
القروض والتسليفات	٣٢-	٨٥	٥	١٣٦	٢٧	١٠٢
الاوراق التجارية المخصومة	٩-	٣٨	٥٣	١٥١	١٠١	٣٥
الاستثمارات	٦-	٧٥	١٢	٧٦	٣٢-	٩٣-
القروض الطويلة الاجل	٧-	٥٥٧١٨٢	٤-	١١-	٣-	٤
الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان	٢٧-	٢٧٣٣٣٨	٢٨٧	٧٥-	٥٣	٨-

يظهر الجدول (١) مبالغ الموجودات الخطرة المأخوذة من التقارير السنوية والميزانية العمومية لمصرف الرافدين الادارة العامة ونلاحظ من الجدول(٢) ان الائتمان النقدي والمتضمن (القروض والتسليفات) قد انخفض بنسبة ٣٢%في سنة ٢٠٠٣ عن السنة السابقة٢٠٠٢ ثم بدأ بالارتفاع سنة ٢٠٠٤وذلك بنسبة ٨٥%عن سنة ٢٠٠٣ اما بالنسبة لسنة ٢٠٠٥ فكانت قد ارتفعت ارتفاعا طفيفا وبنسبة ٥ % اما بالنسبة لسنة ٢٠٠٦ فكان الارتفاع بنسبة ١٣٦% مقارنتا بسنة ٢٠٠٧ التي ارتفعت بنسبة ٢٧% وارتفعت نسبة القروض والتسليفات في سنة ٢٠٠٨ بنسبة ١٠٢% .ويكشف لنا الجدول (٢) عن فقرة الاوراق التجارية المخصومة التي تقع ضمن الائتمان النقدي فكانت سنة ٢٠٠٣ منخفضة بنسبة ٩% مقارنتا بالسنة السابقة ثم شهدت

سنة ٢٠٠٤ ارتفاعا وكان بنسبة ٣٨% وثم ارتفعت سنة ٢٠٠٥بنسبة٣٥ % عن السنة السابقة ٢٠٠٤ ارتفعت الاوراق التجارية المخصومة في سنة ٢٠٠٦ بنسبة ١٥١% ثم سجلت سنة ٢٠٠٧ ارتفاعا عن سنة ٢٠٠٦ بنسبة ١٠١%ثم استمر ت نسبة الارتفاع الى ٣٥% وكان ذلك في سنة ٢٠٠٨ .اما الاستثمارات فقد شهدت انخفاض في سنة ٢٠٠٣ بنسبة ٦% عن سنة ٢٠٠٢ وبدأت بالارتفاع في سنة ٢٠٠٤ وذلك بنسبة مقدارها ٧٥% ثم استمر الارتفاع بالنسبة للسنوات ٢٠٠٥و٢٠٠٦ ليكون بنسبة ١٢%و٧٦% على التوالي ثم ينخفض بمقدار ٣٢%و٩٣% للسنوات ٢٠٠٧و٢٠٠٨ على التوالي اما بالنسبة للقروض طويلة الاجل فكانت سنة ٢٠٠٣ قد شهدت انخفاض بمقدار ٧% ثم ارتفع مبلغ القروض طويلة الاجل ارتفاعا ملحوظا في سنة ٢٠٠٤ليصل الى ٥٥٧١٨٢% ثم عاد لينخفض بنسبة ٤%في سنة ٢٠٠٥واستمر بالانخفاض للسنتين ٢٠٠٦و٢٠٠٧ وبالنسب ١١%و٣% على التوالي ثم عاد ليرتفع في سنة ٢٠٠٨ وان سبب التفاوت والانخفاض الذي شهدته القروض طويلة الاجل هو ان المصرف شدد القيود على منح هذا النوع من القروض لما يحمل من مخاطر يعجز المصرف عن التحوط عنها ولوكان المصرف يطبق معايير بازل وبالاخص معايير كفاية راس المال لتجنب هذه الاشكاليات . اما بالنسبة لفقرة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان فهي تمثل الائتمان التعهدي لمصرف الرافدين فكانت تتفاوت بين الانخفاض والارتفاع فشهدت سنة ٢٠٠٣ انخفاضا بمقدار ٢٧% عن السنة السابقة ٢٠٠٢ وقد ارتفع رصيد الائتمان التعهدي بنسبة ٢٧٣٣٣٨% في سنة ٢٠٠٤ عن سنة ٢٠٠٣ واستمر الائتمان التعهدي بالارتفاع في سنة ٢٠٠٥ ليصبح ٢٨٧%عن السنة السابقة ثم انخفض ليصل الى نسبة ٧٥%وذلك في سنة ٢٠٠٦ ثم عاد ليرتفع رصيده بنسبة ٥٣% وذلك في سنة ٢٠٠٧ واخيرا انخفض رصيد الائتمان التعهدي بنسبة ٨% في سنة ٢٠٠٨ .كشف لنا الجدول (٢) عن الموجودات المرجحة بالمخاطر لمصرف الرافدين وعن مدى التفاوت بارصدتها ولاحظنا من التحليل ان ارصدة السنوات ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ اقل من باقي السنوات ويعود السبب في ذلك لظروف الحرب وان الوضع الاقتصادي كان يختلف عن الوضع بعد الحرب ومن ثم التذبذبات في الارصدة لباقي الموجودات يرجع سببه الى عدم استقرار الوضع الاقتصادي .وقد اقر البنك المركزي العراقي قاعدة حساب كفاية رأس المال على وفق اطار لجنة بازل منذ عام ١٩٩٤ بعد اجراء تكييف للتسميات وتغيير للنسب استنادا الى واقع النظام المصرفي العراقي وقد قام البنك المركزي

بتحديد خمسة اوزارن هي (صفر %،١٠%،٢٠%،٥٠%،١٠٠%) يتم تطبيقها على بنود الموجودات داخل ميزانية المصرف وخارجها لغرض ترجيح مبالغها والتوصل الى الصافي الذي يعتمد في في حساب نسبة الكفاية وفق المعادلة المذكورة اعلاه وحدد البنك المركزي حدا ادنى لتطبيق نسبة كفاية رأس المال على المصارف العراقية كلها بـ (١٥%) والذي خفض لاحقا الى (١٢%)للمصارف الحكومية فقط بسبب خصوصية اعمالها وكونها مسؤولة عن قبول ودائع الدوائر الحكومية وتقديم القروض اللازمة لها فضلا عن انخفاض رؤوس اموالها.لقد أولت لجنة بازل موضوع المخاطرة المصرفية اهتماماً متزايداً لا يقل شأناً عن اهتمامها بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي، نظراً للارتباط الوثيق بين رأسمال المصرف والمخاطر التي يتحملها. فمن المعلوم أن المستثمرين عادة لا يحبذون المجازفة والتعرض للمخاطرة، وعلى هذا الأساس فهم دائماً يبحثون عن الاستثمارات التي تحقق لهم أعلى العوائد بأقل قدر ممكن من المخاطر، وتعد القروض والتسليفات المقدمة للعملاء والمصارف، والحسابات الجارية والودائع لدى المصارف والحقوق والالتزامات من الآخرين، أدوات مالية معرضة لمخاطر الائتمان.

من بين أهم الأسباب التي تزيد من المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها المصرف هو استعماله للأموال المتاحة لديه في قروض طويلة ومتوسطة الأجل اكثر من اللازم ، وهذا يفسر ارتفاع نسب الفائدة المفروضة على القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل على أساس أن المخاطر التي يتعرض لها المقترض تعد إحدى الاعتبارات التي يعتمد عليها في تقدير نسب الفائدة ، لذلك نجد أن المصارف التي تكون نسبة كبيرة من مواردها مقترضة تقوم بتوجيه معظم هذه الموارد نحو اوجه الاستعمال طويلة ومتوسطة الأجل بهدف تغطية الفائدة المرتفعة على رأس المال كما أن اعتمادها على تعبئة المدخرات يجعلها غير معرضة بشكل كبير إلى مخاطر السيولة مما يسمح لها بالاحتفاظ بالقدر اللازم من السيولة لتغطية نفقاتها الإدارية والتشغيلية فقط.ويكشف لنا الجدول (٢٣-٣) عن الموجودات المرجحة بالمخاطر بعد وزنها حيث كان وزن القروض والتسليفات وفق الاوزان الترجيحية المأخوذة من بازل ٥٠% اما الاوراق التجارية المخصومة فكان وزنها ١٠٠% وبالنسبة للاستثمارات فوزنها ١٠٠% والقروض طويلة الاجل فكان وزنها ١٠٠% واخيرا كانت الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (الائتمان التعهدي) بوزن ٢٠% . **جدول (٣) الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية للمصرف للسنوات(٢٠٠٨-٢٠٠٢)(بألاف الدنانير)**

بعد ان قمنا باستخراج الاوزان الترجيحية للموجودات داخل الميزانية سوف نقوم باستخراج معيار كفاية راس المال وفق المعادلة المعدلة لاغراض البحث وهي :

معيار كفاية رأس المال= رأس المال الرقابي(Tir1 +Tir2) / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة الائتمانية داخل الميزانية × ١٠٠ =٨%

السنة / التفاصيل	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رأس المال المدفوع	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠
الاحتياطيات	١٠٨٦٦٠٠٠	١٦٠٢٩٠٠٠	٣٤٨٠١٠٠٠	٣٢٥٦٧٠٠٠	٢٩٤٦٦٠٠٠	٤٩٧٣١٠٠٠	٦١٣٣٨٠٠٠
رأس المال الرقابي	١٤٨٦٦٠٠٠	٢٠٠٢٩٠٠٠	٣٨٨٠١٠٠٠	٤٢٥٦٧٠٠٠	٣٩٤٦٦٠٠٠	٧٤٧٣١٠٠٠	٨٦٣٣٨٠٠٠

حيث ان Tir1 يمثل راس المال الاساسي ونقصد به راس المال المدفوع لمصرف الرافدين

اما Tir2 فيمثل راس المال المساند ونقصد به احتياطيات مصرف الرافدين

ويكشف الجدول (٤) عن راس المال الرقابي لمصرف الرافدين/ الادارة العامة للسنوات(٢٠٠٢-٢٠٠٨) يظهر الجدول (٥) والشكل (٣)ان نسب كفاية راس المال للمصرف موضوع البحث للسنوات (٢٠٠٨-٢٠٠٢) التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق معادلة كفاية راس المال، وعلى النحو الآتي :-

جدول (٤) راس المال الرقابي لمصرف الرافدين/ الادارة العامة للسنوات(٢٠٠٨-٢٠٠٢) بالاف الدنانير)

جدول (٥) نسب كفاية راس المال لمصرف الرافدين للسنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٨

السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
نسبة كفاية راس المال	%١,٢٨	%١,٧٥	%٠,١١٣	%٠,٢١٥	%٠,٢٨٣	%٠,٥١٢	%٠,٥٨٦

شكل (3) نسب كفاية رأس المال لمصرف الرافدين / الادارة العامة للسنوات (٢٠٠٢ – ٢٠٠٨)

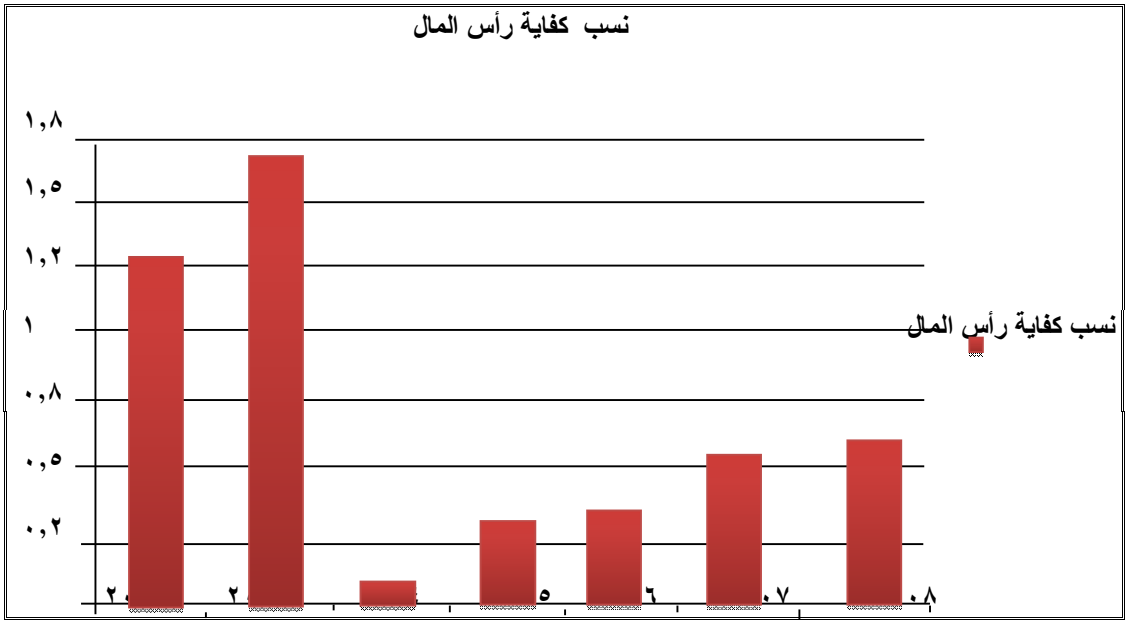

ان نسبة كفاية راس المال لسنة ٢٠٠٢ كانت بمقدار ١,٢٨% وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع النسبة المقررة من قبل لجنة بازل. اما بالنسبة لسنة ٢٠٠٣ فكانت بمقدار ١,٧٥% وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع النسبة المعيارية لكن مقارنتا مع النسب المستخرجة لمدة البحث تعتبر اعلى نسبة . اما سنة ٢٠٠٤ فكانت نسبة الكفاية ٠,١١٣%وهي نسبة ضئيلة جدا وهي اقل نسبة مستخرجة خلال مدة البحث اما بالنسبة لسنة ٢٠٠٥ فكانت بمقدار ٠,٢١٥% اما نسبة الكفاية لسنة ٢٠٠٦ بمقدار ٠,٢٨٣% اما بالنسبة لسنة ٢٠٠٧ فكانت النسبة ٠,٥١٢% وحيث كانت نسبة كفاية راس المال لسنة ٢٠٠٨ بمقدار ٠,٥٨٦% نلاحظ من الجدول(٥)والشكل(٣) ان النسب لسنتي ٢٠٠٧و٢٠٠٨ متقاربة تقريبا بسبب استقرار الوضع المالي نسبيا ورغم ذلك ان المصرف بعيد جدا عن تطبق معايير كفاية راس المال اذ خلال مدة البحث وهي الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٢) لم يتجاوز حتى ٢% من النسبة المقررة والبالغة حسب تعليمات البنك المركزي ١٢% .

٤ – الاستنتاجات والتوصيات

إستكمالاً على الدراسة الوصفية و الميدانية للبحث ونتائجها التحليلية الخصبة وما غرسته منهجيتها العلمية، التي أثمرت عدد من الاستنتاجات والتوصيات وهي:

٤-١-الاستنتاجات

١- يستدل من نتائج التحليل بان المصرف لا يطبق معايير كفاية رأس المال لذلك يعد مؤشرا خطيرا يعرقل تحقيق اهدافه الحالية والمستقبلية . مما يجعل المصرف بحاجة لإعادة النظر في تطبيق معايير بازل بخصوص كفاية رأس المال وان كانت غير ملزمة لما حققته من نجاح في تامين عملية الاقراض والائتمان بصورة عامة.

٢- اكدت نتائج التحليل المالي بان كفاية رأس المال لمصرف الرافدين هي اقل من (١٢%). وهذا يؤدي الى صعوبة تطبيق معايير كفاية رأس المال من قبل الادارة المصرفية حاليا، اذا ما اخذنا بالحسبان رأسماله الحالي البالغ (٢٥) مليار دينار وهو رأس مال قليل جدا اي لا يتماشى مع موجوداته الكبيرة جدا وعند تطبيق المعادلة الخاصة بكفاية رأس المال الاتية:

$$\text{معيار كفاية رأس الما ل} = \frac{\text{مجموع رأس المال (الأساسي + المساند)}}{\text{مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة الائتمانية داخل الميزانية}} \times ١٠٠ = ٨\%$$

إذ نتج لدينا ان كفاية رأس المال= ٢/١% تقريبا وهي تقل كثيرا عن النسبة المعيارية المطبقة في المصارف العراقية والبالغة (١٢%) والنسبة المعيارية المطبقة في الدول المتقدمة والبالغة (٨%) (حسب مقررات بازل٢) .

٣- تبين ان حجم القروض والتسليفات الممنوحة اكبر من راس مال المصرف مجال البحث مما جعل المصرف اكثر عرضة للمخاطرة الائتمانية .

٤- أظهرت نتائج تحليل المؤشرات الخمسة لاحتساب كفاية راس المال المصرفي التي لم تصل اغلبها الى ١٢%وهي النسبة المعيارية وفق مقررات بازل والتي أقرها البنك المركزي العراقي، اذ كانت النسبة في السنوات (٢٠٠٢- ٢٠٠٣) ٧١% و٩٧%على التوالي وهذه السنتين مختلفة لان الظروف فيها استثنائية وكانت مصحوبة بتغير النظام السياسي والاقتصادي وكذلك كان حجم راس المال متناسب مع حجم النشاط الاقتصادي والمصرفي اما السنوات(٢٠٠٨-٢٠٠٧-٢٠٠٦-٢٠٠٥-٢٠٠٤) فكانت متذبذبة النسب إذ ان مجموع المؤشرات الخمسة الودائع والموجودات والاستثمارات الالتزامات العرضية والقروض الى راس المال بمجموعها بلغت ٤,٥% ٤,٧% ٤,١%٦,٧% ٣,٦% على التوالي وهذا مؤشر على

ان المصرف بعيد كل البعد عن النسبة المعيارية المقررة على وفق ما جائت به مقررات بازل (١و ٢).

٤-٢-التوصيات

١-حث المصرف على قياس كفاية رأس المال من خلال الاوزان الترجيحية للمخاطر وقياسه وكذلك قياس معايير كفاية راس المال وذلك للتأكد من احتفاظ المصرف بحد ادنى من امواله.

٢-يتحتم على الادارة المصرفية دراسة البيئة المصرفية وتحليلها بعد تشخيص عواملها الداخلية المرتبطة بنشاط المصرف وادارته وكذلك العوامل الخارجية التي يعمل المصرف في ظلها لتحديد نقاط القوة والضعف لمجابهة المخاطر التي يواجهها المصرف اساسها من خلال كفاية راس المال يتوائم مع ممارسات وظائف المصرف المختلفة في مجال الاقراض والاستثمار وقبول الودائع لتحقيق اهداف المصرف والمصالح المشتركة .

٣- ينبغي على ادارة مصرف الرافدين تطوير سياسات واجراءات ادارة الاقراض التي تؤدي الى استقرار المصرف وتحمل المسؤولية اتجاه استراتيجيات مخاطر الاقراض ومتابعتها ومراقبتها ضمن معايير مستويات الكفاءة والفاعلية لتعظيم معدلات العوائد المعدلة حسب المخاطر المقبولة .

4-تكثيف جهود المصرف في ميدان التدريب ونظم التعليم لان معايير بازل من الانشطة ذات الكثافة العالية للعمل وتتطلب نوعية عالية من الكفاءات البشرية سواء بالتحليل المالي او في وضع النظم المحاسبية او مراجعتها او من حيث الكفاءات الفنية التكنولوجية في ميدان تقنيات المعلومات وذلك لتوفير الكفاءات المطلوبة لإنجاز العمل بصورة سليمة .

المصادر :

١. الجميل ، سرمد كوكب ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، الطبعة الاولى ، دار الكتب الجامعية للطباعة والنشر ، (٢٠٠٢) جامعة الموصل ، العراق .

٢.الحسيني، فلاح حسن عداي، والدوري، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠.

٣.الحكيم ،ميثم فريد راضي ،اثر الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال وفق مقررات بازل ١و ٢ دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية، بحث تطبيقي مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،٢٠٠٧.

٤.الدوري ،زكريا و السامرائي ، يسري ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٩٩٩.

٥.سمير الشاهد ، (٢٠٠٢) ، استراتيجيات تشخيص ومعالجة القروض المتعثرة ضمن كتاب إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان .

٦.الشماع، خليل محمد، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الجزء الأول، عمان، ٢٠٠٤.

٧.المخلافي، عبد العزيز محمد احمد، تحليل كفاية رأس المال على وفق المعايير الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

٨.بدران، علي، أهمية التصنيف الائتماني للحد من مخاطر الديون في المصارف، اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٠٤، ٢٠٠٦.

٩.حشاد، نبيل، إدارة المخاطر المصرفية، أيلول، العدد 286، 2004.

١٠.حشاد ، نبيل ، أدارة المخاطر المصرفية أنواعها ،ارتباطها بالحوكمة ،وإدارتها ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت ،آذار ،٢٠٠٥.

١١.حماد،طارق عبد العال"التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك"الدار الجامعية للنشر ،مصر،٢٠٠٣

١٢. حماد،طارق عبد العال،تقييم أداء البنوك التجارية–تحليل العائد والمخاطرة،الدار الجامعية مصر،٢٠٠٤ .

١٣.سعيد، عبد السلام لفته، المخاطر الائتمانية وأثرها في سياسات الإقراض، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996.

١٤.عبدالعزيز ، محمد وليد (الرقابة الداخلية والخارجية على إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل – ٢) بحث تطبيقي مقدم للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية٢٠٠٨

١٥..فريلند، تشارلز، " المستجدات المتعلقة بالمقترح الجديد لكفاية رأس المال "، صندوق النقد العربي، الاجتماع الحادي عشر للجنة الرقابة المصرفية/ أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،٨ يناير ٢٠٠٢

١٦.هندي ، منير ابراهيم ، ادارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرارات الطبعة الثالثة المكتب العربي الحديث ، (٢٠٠٠) الاسكندرية – مصر ،

١٧-Basel committee on banking supervision," a new capital adequacy framework: pillar 3 market discipline", consultative paper Basel, january.2001

18 -Rose peter s., (commercial Bank management Irwin Mc Graw – Hill,1999.

19-Hempel ,genorgr H .and Donald Simonson and Alan B. coleman , Bank management TexT and cases , Forth Editon , 1998 .

20-Jackson, Patricia, " Bank Capital Standards: the New Basel Accord ", Bank of England Quarterly Bulletin: Spring 2001.

21-Kohn, Mire, "Money, Banking &Financial Market, Chicago, the Bryden, press.

22-Nickson, Stephen, " The New Basel Accord", Risk Management, February 2002.

23-New Basel capital accord Basel "credit risk mitigation techniques in the standardized approach for credit risk" Arab monetary fund Abu Dhabi, 2004.